

واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر

الدكتورة / بوكموش سرور

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة -2-

ملخص

يعتبر مفهوم الحكومة الالكترونية مفهوما حديثا، ويقصد به تسيير الشؤون وتقديم المصالح والخدمات للمواطنين عن طريق الانترنت بقصد توفير الجهد، المال، الوقت والقضاء على كافة أنواع البيروقراطية والعراقيل وغيرها من الايجابيات المسجلة، لذا اعتمدته عدة دول ونجحت في تطبيقه ؛ مما جعل الجزائر تتبناه كمشروع للانتقال من حكومة تقليدية إلى حكومة رقمية، وذلك بوضعها لمخطط استراتيجي خماسي من 2009 إلى 2013 أطلقت عليه اسم " الجزائر الالكترونية "، وبدأت بتنفيذه عن طريق وضع النصوص القانونية المناسبة واعتماد الوسائل اللازمة لذلك من معدات وآليات وربط وتوسيع شبكة الانترنت لكل أرجاء الوطن، كما سارعت إلى عصرنة الإدارة وتطويرها وذلك بربط اغلب هيئات الدولة بالانترنت وتقريبها للمواطن، أيضا تنفيذ عدة مشاريع مثل بطاقة الشفاء وتوزيعها على كافة المؤمنين لدى الضمان الاجتماعي، التعامل بالوثائق البيومترية وغيرها.

Résumé

Le concept d'e-gouvernement est un concept moderne et vise à gérer les affaires, fournir et intérêts et services aux citoyens via Internet pour économiser l'effort et l'argent et éliminer tous les types de bureaucratie et d'obstacles et autres positifs enregistrés et adoptés par plusieurs pays et réussis dans sa mise en œuvre, l'adoptant comme un projet de passer d'un gouvernement traditionnel à un gouvernement numérique. Pour un plan stratégique quinquennal de 2009 à 2013 intitulé «Algérie électronique» et commencé à le mettre en œuvre à travers le développement de textes juridiques appropriés et l'adoption des moyens d'équipement nécessaires et les mécanismes et les liens et l'expansion d'Internet dans tout le pays, accélérant la modernisation de l'administration et du développement en reliant la plupart des organes de l'Etat à Internet et en les rapprochant du citoyen et la mise en œuvre de plusieurs projets par exemple la distribution de la carte chifa à tous les assurés avec sécurité sociale, gestion de documents biométriques et autres.Haut du formulairBas du formulaire

الحكومة. الالكترونية، البطاقة. الشفاء، الجواز. التعريف. البيومتری. الجزائر.

مقدمة

إن ما يشهده العالم اليوم من تطور في التعاملات اليومية على المستوى الداخلي أو الدولي جعل الإنسان يفكر في أساليب وطرق توفر عليه الوقت والمال والجهد لتحقيق أهدافه، وذلك لاهتمامه بقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير الوسائل والمعدات اللازمة لذلك.

أمام توسع وتطور وسائل الإعلام والاتصال، وانتشار الإنترنت في كافة الدول، أصبح العالم قرية الكترونية صغيرة؛ بحيث تنتقل المعلومة، ويتم التعامل التجاري وتقدم الخدمة الكترونيا في ظرف ثوان معدودة بين نقطتين جغرافيتين تفرقهما آلاف الكيلومترات ؛ وبما أن الدول الأوروبية سعت إلى عصنة حكومتها بالتحول من حكومة تقليدية إلى حكومة رقمية، تعتمد على الانترنت في التعامل مع مواطنيها، فقد قطعت أشواطاً كبيرة في إرساء قواعد الحكومة الالكترونية، وحققت الأهداف المسطرة لها، فنجد في سنة 2004 أصبح البريد الالكتروني يشكل الاستخدام الأكثر شيوعاً بنسبة 84% متبوعاً بالبحث عن المعلومات بنسبة 68%، ثم تلي العلاقات بين الزبائن والممولين بنسبة 60%، وحجز غرف الفنادق عبر الانترنت وتذاكر السفر بنسبة 55%، كما نجد أن نسبة توصيل الشركات بالانترنت تتراوح في معظم الدول الأوروبية بين 90 و 100%⁽¹⁾ وهذا ما جعل المجتمع الأوروبي يتحول إلى مجتمع رقمي ؛ مما سهل تسيير شؤون الدولة، والتحكم في وسائل الشغل والاقتصاد، وتوفير كل متطلبات الحياة للمواطن.

أمام اتساع رقعة مجتمع المعلومات جعل الدول العربية تلتحق بركب الدول المتقدمة، وانطلقت في وضع مخططات ومشاريع لتطبيق الحكومة الالكترونية على ارض الواقع كالإمارات العربية، مصر، الأردن، تونس وغيرها ؛ ولأجل ذلك تم عقد عدة مبادرات عالمية، جهوية، ووطنية منذ اعتماد قرار خاص بعقد قمة ذات مرحلتين حول مجتمع المعلومات خلال مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد في مينابوليس (الولايات المتحدة الأمريكية) في سنة 1998، فالمرحلة الأولى من هذه القمة نظمت بجنيف في ديسمبر

2003، ونظمت المرحلة الثانية بتونس في نوفمبر 2005، وقد تمت المصادقة على مخطط عمل في 2003 يحتوي على الإجراءات الممكن انجازها في آفاق 2015 نذكر من بينها⁽²⁾ :

- ربط القرى ومراكز البريد، المتاحف، الإعلام والاتصال بالانترنت، وتأسيس مكاتب افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي واللغوي.
- ربط المؤسسات التعليمية بالانترنت مع تكييف البرامج التربوية، وربط المستشفيات والجامعات ومراكز البحث بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- توفير النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال لأكثر من نصف سكان المعمورة.
- تعزيز الموارد البشرية من خلال التكوين وإعادة التأهيل بما في ذلك فئة المسنين والمعاقين وكل الفئات المحرومة والمستضعفة.

إذن الهدف هو الحصول على المعلومات الرسمية ذات الطابع العام لاسيما عن طريق الانترنت من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

تبنت الجزائر كغيرها من الدول مشروع الحكومة الالكترونية، ووضعت مخطط استراتيجي لتنفيذه، حيث خصصت لذلك ميزانية معتبرة ومشاريع قوانين تتماشى وقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال ؛ فتم وضع مشروع "الجزائر الالكترونية 2013" وهو مخطط خماسي في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 للانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية، على أن يتم ذلك عبر خطوات، ولكي ينجح التنفيذ الفعلي لهذا المخطط يجب أن يكون هناك تعاون وانسجام بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، الدوائر الحكومية، توجيه المواطنين إلى استخدام الخدمات العمومية الالكترونية، إلى جانب ذلك يجب تعميم استعمال الانترنت في كافة أنحاء الوطن وذلك بتوفير شبكة اتصالات ذات تدفق سريع.

و عليه نطرح الإشكالية التالية: هل نجح تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر؟ إلى أي مدى وصل ذلك؟ هل يحتاج هذا المشروع إلى آليات جديدة لنجاح تنفيذه؟ للإجابة على هذه الإشكالية نتناول محورين نعرضهما كما يلي:

المحور الأول: مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المحور الثاني: نماذج من تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر.

1- مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر

يعتبر مفهوم الحكومة الالكترونية مفهوماً جديداً يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات، المستثمرين والأجانب⁽³⁾؛ كما عرفها جانب من الفقه بأنها: " قدرة الإدارات والقطاعات الحكومية المختلفة على توفير وتقديم الخدمات والمعاملات والإجراءات الحكومية بوسائل الكترونية للأفراد أو مؤسسات الأعمال أو للجهات والإدارات الحكومية ذاتها في إطار الشفافية والوضوح وبمعنى أبسط تعني تقديم الخدمات الحكومية وإدارتها عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)".⁽⁴⁾

تمثل إذن الحكومة الالكترونية في قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن، وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة، إلى جانب الفوائد والايجابيات التي تحققها الحكومة الالكترونية سواء من حيث تحسين مستوى الخدمات وتوفير الجهد والوقت والنفقات، كما تعمل على القضاء على بيروقراطية العمل الإداري بالاعتماد على الشفافية والوضوح في كل التعاملات، لذا اتجهت اغلب الدول إلى تبني هذا الأسلوب الجديد في تسيير الأمور الحكومية.

لنجاح الحكومة الالكترونية يجب توفر عدة متطلبات أساسية لقيامها، أهمها توفر بنية تحتية ملائمة ووجود الأنظمة والتشريعات المناسبة، ومعرفة طريقة سير المعاملات الحكومية، وتوفير القدر الكافي من أمن المعلومات وبناء القدرات والطاقات البشرية.

1.1 متطلبات الحكومة الالكترونية

توجد عدة متطلبات لتطبيق الحكومة الالكترونية لكن سنعرض أهم المتطلبات الجوهرية والتي تتمثل فيما يلي⁽⁵⁾:

1.1.1. المتطلبات الفنية والتكنولوجيا

الدولة تملك الكثير من المعلومات والبرامج والخدمات التي تقدمها للمواطنين، لذا عليها توفير بوابة على شبكة الانترنت يمكن الوصول منها إلى كافة المؤسسات والهيئات الإدارية، مما يحتم عليها استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك فمن المهم أن

توفر البنى التحتية والاستراتيجيات المناسبة لذلك، أيضا على الدولة الاستفادة من كل ما هو جديد في تكنولوجيا المعلومات حتى تتمكن من توصيل الخدمات الالكترونية للمعنيين بها سواء الجهات المختصة أو المواطنين حتى تنجز معاملاتهم دون أي مشاكل، من جهة أخرى يجب القيام بتصميم الشبكات وتركيب أجهزة الاتصالات اللازمة لربط المباني المتباعدة للجهة الواحدة، والعمل على زيادة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد والجماعات، لكي يتحقق ذلك يجب إشراك كل من القطاع العام والخاص في تطبيق الحكومة الالكترونية.

2.1.1. المتطلبات القانونية والسياسية

لكي ينجح مشروع الحكومة الالكترونية ويحقق أهدافه يجب توفر عوامل قانونية وسياسية، تتمثل في مجموع النصوص القانونية، اللوائح التنفيذية والتشريعية، الاستقرار السياسي، لذا يجب وضع نصوص قانونية تتماشى مع متطلبات الحكومة الالكترونية، واعتماد وسائل مناسبة لحماية الخدمات التي تقدمها.

إن النظام القانوني للحكومة الالكترونية يثير عدة مشاكل خاصة وأن المواطن تعود على التعامل بالورق والكتابة، فتثار مثلا إشكالات قانونية تتصل بوسائل الدفع ومدى قبول القانون للدفع الالكتروني كبديل للدفع النقدي، أيضا إشكالات في ميدان حماية امن المراسلات الالكترونية في ظل غياب أنظمة امن شاملة وناجعة، مما يلزم الدولة توفير الإطار القانوني لحل كل الإشكالات التي تواجه الحكومة الالكترونية.

3.1.1. المتطلبات البشرية والنفسية

حتى تكون الحكومة الالكترونية فعالة يجب توفير قوى بشرية مؤهلة لإدارة العملية وتدريبها باستمرار وحثهم على كل ما هو جديد، وذلك بالتعامل مع المعطيات والأساليب التقنية لتحقيق النتائج المرجوة، لذلك يجب السهر على تكوين الموظفين والعاملين تكويننا علميا وتكنولوجيا يتماشى ومتطلبات العصر، وتوفير سبل التنمية المستمرة للموارد البشرية بالاعتماد على تطوير الرصيد المعرفي وعلى البحث العلمي المنظم.

4.1.1. المتطلبات الاقتصادية والمالية

تعتبر المتطلبات الاقتصادية والمالية من العوامل الرئيسية التي قد تؤخر مشروع الحكومة الالكترونية، لذا يجب دراسة تكلفة المشروع من كل النواحي، ووضع دراسة علمية

ومالية له كون التحول للحكومة الالكترونية يتطلب مبالغ ضخمة يجب أن تتوفر حتى ينفذ المشروع؛ وعليه يتم وضع برنامج زمني محدد لمراجعة الاحتياجات المالية واختيار التكنولوجيا المناسبة لهذه الاحتياجات مع مراعاة التطورات الحديثة، أيضا تقدير حجم مشاريع الحكومة الالكترونية ووضع جدول زمني للتنفيذ، وتحديد الموارد المالية المطلوبة.

2.1. أهداف الحكومة الالكترونية

نجد الجزائر لكي تلتحق بركب الدول المطبقة للحكومة الالكترونية خططت لذلك منذ أواخر التسعينات، خاصة مع تبني بعض الدول العربية لهذا المشروع ونجحت في تنفيذه، فالجزائر عانت بعض التأخر وكانت تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة، ولتحسين هذا الوضع فإن بلدنا بحاجة إلى تنفيذ إستراتيجية ذات أهداف نوعية وكمية بعيدة المدى خاصة إذا علمنا أن مشروع الحكومة الالكترونية يهدف إلى: ⁽⁶⁾

- تقليل التعامل بالنماذج اليدوية والتعامل بالنماذج الالكترونية.
- تطوير وتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية في الخدمات المقدمة للجمهور.
- تطوير وتسهيل إجراءات وخطوات العمل، وتخفيف الأعباء الإدارية على الموظفين.
- تسهيل وسرعة تقديم الخدمات للعملاء حتى يتسنى لهم إتمام إجراءاتهم مع الجهات المختلفة عبر وسائل اتصالات الكترونية في أي وقت مما يوفر الجهد اللازم لتوصيل الخدمة.
- زيادة الشفافية وتحسين أداء العمل الإداري ومحاربة الفساد والوساطة والمحسوبية.
- تقليل التكاليف الخاصة بتوفير وتطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين والقطاعات المختلفة.
- تفعيل إجراء الخدمة بشكل آلي بين الإدارات والوزارات من خلال إنشاء قنوات للدخول واستخدام خدماتها عبر شبكة الانترنت.
- الحصول على البيانات وإجراء المعاملات الحية الكترونيا.
- توفير السرية والأمان للمعلومات.

لكن هذه الأهداف تختلف في أهميتها ومداهها باختلاف تجارب الدول، ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعكس بالضرورة على غايات وتوجهات مشاريع

الحكومة الالكترونية، وبسبب تباين البرامج التنموية والسياسية والتوجهات العامة للدول⁽⁷⁾، في الجزائر تم وضع مخطط استراتيجي لمشروع الحكومة الالكترونية وسمي بـ "الجزائر الالكترونية" أو "الجزائر e"؛ يهدف إلى تجسيد برنامج وطني لاستعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال لخدمة المواطن، أيضا تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارات، كما يسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، خطة العمل تمحورت حول 13 محورا رئيسيا نذكرها بإيجاز:⁽⁸⁾

- تسريع استخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من استعمال تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
- دفع عجلة الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنى التحتية للاتصالات ذات التدفق العالي والعالي جدا.
- تنمية المهارات البشرية.
- تعزيز البحث التطويري والابتكار.
- تحسين الإطار القانوني الوطني (التشريعي والتنظيمي).
- الإعلام والاتصال.
- تامين التعاون الدولي.
- آليات التقييم والمتابعة.
- الإجراءات التنظيمية.
- الإمكانيات المادية (المالية).

من خلال كل محور تم تحديد الأهداف الرئيسية والخاصة المزمع تحقيقها، وضبط قائمة الإجراءات اللازمة لتنفيذها على مدى 5 سنوات (من 2009 إلى 2013).

بناء على هذه الخطة تم الانطلاق فعليا في تنفيذ هذه الإستراتيجية " الجزائرية e " أو "الجزائر الالكترونية" سنة 2009، واهتمت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال بتطبيقها، حيث يعتبر هذا القطاع الوحيد القادر على تعميم استعمال التكنولوجيا المتطورة في كافة الإدارات الوطنية ومجالات النشاط الاقتصادي وتوسيعه، ليشمل كافة المواطنين إلى جانب ذلك يجب الإسراع في وضع كل القوانين التي تخدم هذا المشروع.

2 - نماذج من تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر

سنعرض في هذا المحور نماذج من تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر خطوة بخطوة، إذ يلاحظ أنها قطعت أشواطاً كبيرة ومست جميع القطاعات الحساسة في الدولة إذ لا تخلو إدارة من الإدارات أو ميدان معين من وجود العمليات الالكترونية على مستواها والتعامل من خلالها مع المواطن، إلا أنه يسجل تفاوت في تعميم استعمال التعامل الالكتروني من ولاية إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر، وسنعرض هذه النماذج كما يلي⁽⁹⁾ :

1.2. قطاع التربية والتعليم العالي

وضع برنامج يخص قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي:

فقطاع التعليم العالي خصص مخطط لتزويد كل أستاذ بحاسوب وكل طالب بحاسوب؛ بالنسبة لقطاع التربية تم تنفيذ عمليات تجهيز المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، حيث تم تركيب 56.744 حاسوب في الثانويات والإكليات والمدارس مما حقق النتائج التالية:

- حاسوب لكل 36 تلميذ في الطور الثانوي.

- حاسوب لكل 118 تلميذ في الطور المتوسط.

- حاسوب لكل 5563 تلميذ في الطور الابتدائي.

أما قطاع التكوين المهني يتم استعمال الحاسوب في شكل أرضيات التعليم عن بعد، أو الاطلاع على فرص التكوين وتطوير المضامين الالكترونية.

ونظراً لأهمية هذه القطاعات الثلاثة حددت لها أهداف دقيقة حيث تم تفعيل خطة عمل ترمي إلى بلوغ استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على نطاق واسع في أوساط الأساتذة والطلبة والتلاميذ.

2.2. تم تنفيذ الخطوة الثانية من المخطط الاستراتيجي (الجزائري e) وهي برنامج "أسرتك"

يهدف برنامج "أسرتك" إلى تزويد كل عائلة بحاسوب، خاصة في سنة 2009 نجد أن الأسر الجزائرية أبدت اهتمام بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ففي المرحلة الأولى كانت هناك 2.5% فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالانترنت ذي التدفق السريع.

عملية "أسرتك" لم تحقق أهدافها بسبب سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها مجملا مما أدى إلى انعدام الاهتمام بها من قبل المواطنين؛ وعليه تم التخطيط لبعث عملية "أسرتك2" بصورة مخالفة يتم فيها توفير الحواسيب الفردية وخطوط التوصيل ذات التدفق السريع، وتوفير التكوين وتقديم مضامين خاصة بكل فئة من فئات السكان.

تم وضع برنامج لإعدادات عملية "أسرتك 2" تخص كل قطاع منها:

- تنفيذ عملية "أسرتك 2" الخاصة بقطاع التربية، عملية "أسرتك 2" الخاصة بالإدارة، كذلك الخاصة بقطاع الصحة، المهن الحرة، عملية "أسرتك2" موجهة لشريحة المعوقين.
- لنجاح عملية "أسرتك 2" سيتم تنفيذ برنامج تكوين متواصل خاص بكل فئة معينة بالمشروع، تفعيل حملة ترويجية وتسويقية بغرض إثارة اهتمام جميع الشرائح المعنية، إضافة إلى إعداد آليات لتمويل كل واحدة من العمليات المذكورة آنفا.

3.2. بطاقة الشفاء

يهدف مشروع نظام الشفاء إلى استعمال التكنولوجيات الدقيقة في إنتاج بطاقات ذات شريحة إلكترونية، هذا النظام يأتي في إطار العصرية الشاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي و تعتبر الجزائر السبابة للعمل بهذا النظام قاريا⁽¹⁰⁾.

تتمثل أهداف مشروع بطاقة الشفاء في:⁽¹¹⁾

- عصرية قطاع الضمان الاجتماعي.
- عصرية تسيير التأمين عن المرضى.
- المساهمة في عصرية تسيير الهيئات المقدمة للعلاج.

- الاستغناء عن المستندات الورقية والإجراءات السارية في مجال تعويض مصاريف العلاج.
- تطوير قاعدة معلومات الضمان الاجتماعي.
- اعتماد أداة فعالة لمحاربة التجاوزات والغش بمختلف أشكاله بالنسبة لأداء الضمان الاجتماعي.
- بطاقة الشفاء بطاقة مطابقة لمقاييس ايزو 7816، 7810، قابلة للعمل البيئي عن طريق تسيير الملفات وتمتاز بالمرونة وقوة تأمين وحفظ البيانات، تسمح باستعمال الرمز السري pin code، وهي مصنوعة من البلاستيك المقوى ذات قدرة استيعاب " 32 كيلوبايت".
- بالنسبة لمستعملي بطاقة الشفاء فهم متعددين حيث نجد منهم:
 - مهنيو الصحة.
 - أعوان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.
 - المؤمن لهم اجتماعيا وذوي الحقوق.
 - أما استعمالات بطاقة الشفاء تتمثل في:
 - التعرف على المؤمن له اجتماعيا وذوي الحقوق.
 - مراقبة الحقوق المخولة أثناء الاستعمال.
 - المراقبات الآلية لاستهلاك الأداء.
 - إعداد وتوقيع وتأمين الفواتير الالكترونية.
- منذ سنة 2007 تم تحقيق عدة انجازات تمثلت في ⁽¹²⁾ :
 - إنجاز مركز لشخصنة البطاقة الالكترونية وتجهيزه بالموارد البشرية المتخصصة وبالتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة.
 - انطلاق المرحلة التحضيرية على المستويين الوطني والمحلي، وذلك بوضع شبكات التواصل الداخلي، تطوير مختلف الأنظمة البرمجية وإجراء حملات إعلامية، تكوين عمال الصندوق والشركاء كالصيادلة، الأطباء... الخ.

- الشروع في تطبيق بطاقة "الشفاء" ابتداء من 1 جوان 2007 على مستوى 5 ولايات نموذجية (عنابة، أم البواقي، بومرداس، تلمسان، المدية).

في سنة 2010 حقق نظام البطاقة الالكترونية " الشفاء" نتائج ايجابية من الناحية التطبيقية حيث سجلت النتائج التالية :⁽¹³⁾

- شرعت 48 ولاية في توزيع بطاقة الشفاء على المؤمنين.

- 610 مركز دفع تابع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية شملت عملية تطبيق البطاقة الالكترونية من مجموع 758 مركز أي بنسبة تعادل 80%.

- حوالي 300.000 بطاقة تم تسليمها لأصحابها من المؤمنين وهو ما يعادل حوالي 11.000.000 مستفيدا.

- 7073 صيدلي متعاقد مع الضمان الاجتماعي يستعمل حاليا نظام الشفاء من مجموع 8813 أي بنسبة تعادل 80%.

- 400 طبيب متعاقد مع الضمان الاجتماعي على مستوى الولايات المعنية بنظام التعاقد مع الطبيب المعالج.

- تزويد مكاتب الدخول للمستشفيات العمومية بالآليات الضرورية لاستعمال نظام الشفاء في إطار العلاقات التعاقدية بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة.

أمام هذه النتائج الايجابية التي حققها مشروع بطاقة " الشفاء"، نجد من جانب آخر تأخر صدور القوانين المنظمة لهذه العمليات من قبل المشرع حيث صدرت النصوص التالية :

1- إصدار قانون 01/08 المؤرخ في 23 /01/ 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 11/83 "المتعلق بالتأمينات الاجتماعية"⁽¹⁴⁾، لإرساء السند القانوني للبطاقة الالكترونية في المقابل نجد أنه شرع في تطبيق نظام بطاقة "الشفاء" على 5 ولايات نموذجية في 2007/6/1 كما ذكر سابقا.

2- مرسوم تنفيذي رقم 116/10 المؤرخ في 2010/4/21 يحدد "مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها"⁽¹⁵⁾ كما ذكرنا آنفا شرع في توزيع بطاقة الشفاء قبل صدور هذا النص.

3- مرسوم تنفيذي رقم 92/12 المؤرخ في 2012/3/4 يتضمن "إنشاء المركز الوطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا " الشفاء " ⁽¹⁶⁾، هذا المركز انطلق في العمل سنة 2007 والنص الذي ينظمه صدر في 2012.

4.2. بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين :

نظرا للنقائص والمشاكل التي اعترضت وثائق الهوية الكلاسيكية (أي بطاقة التعريف وجواز السفر العاديين)، فطريقة تصميمها وإعدادها من الجانب التقني يجعلها سريعة الإلتاف وسهلة التزوير من قبل المزورين، كما أن الأفعال الإجرامية أصبحت في تزايد بفضل اللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام الآلي لعدة أسباب أنها مصممة على ورق يفتقد الضوابط الأمنية الكافية إلى جانب تدوينها بواسطة الآلة التقليدية الكاتبة، ومع مرور الزمن أصبح المواطن يواجه صعوبات في تعاملاته اليومية مع الإدارات والمؤسسات العمومية لكون وثيقة الهوية العادية أصبحت تفتقد للمصادقية ⁽¹⁷⁾، لذا تم التفكير في حلول عملية تجعل من وثائق الهوية وثائق آمنة غير قابلة للتزوير وتعكس هوية المعني شخصا، وذلك بإصدارها في شكل جديد وهو الوثائق البيومترية أو الوثائق المقروءة بالآلة.

إن تطبيق نظام وثائق الهوية والسفر البيومترية في الجزائر جاء بأمر من المنظمة العالمية للطيران المدني، والتي ألحت فيه على أن يوحد جواز السفر البيومتري ويعمم استعماله في كافة الدول، ووضعت له المواصفات التقنية والتي تشترط أن تكون موحدة في كل العالم لأنه جواز سفر مقروء بالآلة كونه يحوي شريحة محملة بالمعلومات الشخصية للمسافر، ومطبوع على ورق النقود ومصمم بتقنية لا تسمح بالتزوير، وفي أواخر سنة 2015 تم إنهاء العمل بجواز السفر الكلاسيكي وعمم استعمال جواز السفر البيومتري في كل الدول.

استجابت الجزائر لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني، وتحضيرا لتعميم استعمال جواز السفر البيومتري بدأت في وضع النصوص القانونية التي تنظم هذا الاستعمال، ففي سنة 2011 صدر قرار بتاريخ 2011/12/26 يحدد "المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني" ⁽¹⁸⁾، ثم قرار بنفس التاريخ 2011/12/26 يحدد "تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني" ⁽¹⁹⁾.

إن الإجراءات الجديدة على مستوى المطارات الدولية اليوم، تتجه نحو تعميم التعرف البيومتري من هوية المسافرين بواسطة أجهزة التعرف الأوتوماتيكي على الصور والبصمات وهي منصة في كافة المطارات الدولية.⁽²⁰⁾

إن العمل ببطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين يهدف أساسا إلى حماية المواطن وجعله في منأى عن الأفعال الإجرامية، وأخطار التزوير والانتحال التي تستهدف هويته، كما يضمن له الحد الأدنى من الحصانة والأمن، أما المواصفات التقنية التي تشترط لاستخراج وثيقتي الهوية والسفر البيومترين، صدر بشأنها قرار في 2010/07/19 يتعلق "بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين وكيفيات معالجته"⁽²¹⁾، وفقا لهذه الإجراءات الجديدة نجد المشرع يشترط العمل بوثيقة جديدة هي المستخرج الخاص من عقود الميلاد (خ 12)، فصدر قرار في 2010/11/14 يحدد "المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر"⁽²²⁾، هذا المستخرج الخاص بعقد الميلاد هو مطبوع مصمم على ورق خاص مؤمن حسب التقنيات الإنمائية ويتضمن رقم تسلسلي مطبوع في أسفل الصفحة وفي العمق ختم الدولة، ويتم إصدار هذه الوثيقة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الازدياد بالنسبة للمواطنين الجزائريين المولودين في الجزائر، وعلى مستوى وزارة الخارجية والقنصليات بالنسبة للمواطنين الجزائريين المولودين في الخارج والمقيمين في الجزائر، وكذا المواطنين ذوي الجنسية الجزائرية المكتسبة والمقيمين في الجزائر، ويسلم هذا المستخرج الخاص مرة واحدة في الحياة ماعدا الحالات الاستثنائية المؤكدة.⁽²³⁾

5.2. السجل التجاري الالكتروني :

يعتبر السجل التجاري الالكتروني سجل جديد، شرع في تنفيذه ابتداء من السداسي الأول من سنة 2014 بعد أن سجل تأخير في انطلاقه، ودخل الخدمة في كل من الجزائر العاصمة وولاية تيبازة كنموذج إلى غاية تعميم استعماله على مستوى الوطن، وهو عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحمل رمزا مشفرا وذلك للقضاء على التجارة الموازية وتشجيع الاستثمار، ومضاعفة الإنتاج وإلغاء التعامل بالسجل التقليدي أي الورقي⁽²⁴⁾ ؛ في السداسي الأول من سنة 2017 تم تعميم استعماله في كافة ولايات الوطن، ويهدف بالدرجة الأولى إلى مكافحة الغش والتزوير والتحكم في عمليات الرقابة من اجل وضع حد للممارسات غير الشرعية⁽²⁵⁾.

6.2. البطاقة الالكترونية " الذهبية " :

تسعى مؤسسة بريد الجزائر في كل مرة إلى تحسين علاقاتها بزبائنها عن طريق تطوير وسائل التعامل معهم بالاعتماد على الانترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة، فأطلقت عدة خدمات الكترونية من بينها البطاقة المغناطيسية الصفراء في سنة 2006، لسحب الأموال من الموزعات الآلية التابعة لبريد الجزائر أو من داخل الشبايك، إلا أن هذه البطاقة لم تعرف رواجاً كبيراً نظراً لعدم توزيعها على كامل الزبائن الذين يملكون حساب بريدي جاري، أيضاً المبلغ المالي المسموح بسحبه من الموزعات الآلية لا يتجاوز عشرون ألف دينار، إلى جانب ذلك عزوف المواطن عن استعمالها لمواجهته عدة مشاكل كجهله بطريقة تشغيلها وتوقف أو تعطل الموزعات الآلية مما يؤدي به إلى سحب أمواله من داخل مكاتب البريد، إضافة إلى محدودية استعمال البطاقة المغناطيسية بحيث لا يمكن القيام بعمليات الدفع أو الشراء أو سحب الأموال من مؤسسات أخرى، ويبقى التعامل بها داخل مكاتب بريد الجزائر فقط ؛ لهذه الأسباب وغيرها أدت بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى تبني فكرة البطاقات الالكترونية المتعددة الاستعمال، فأطلقت مؤسسة بريد الجزائر في 2017 بطاقة جديدة تسمى " البطاقة الذهبية "، التي تمكن صاحبها من إجراء مختلف عمليات السحب والدفع مثل سحب الأموال من الموزعات الآلية المتواجدة في مراكز بريد الجزائر أو البنوك الأخرى، يمكن من خلالها تسديد ثمن المشتريات عند التجار الذين يدعمون هذه البطاقة، دفع فواتير الماء والكهرباء، إلى جانب استعمال البطاقة في الشراء عبر الانترنت من خلال المواقع التي تسمح بالدفع عبر بطاقات CIB مثل متعاملي الهاتف النقال وشركة الخطوط الجوية الجزائرية.

إلى جانب هذه الأمثلة الحية والواقعية من تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر، نجد قطاعات أخرى سارعت إلى التعامل الكترونياً مع المواطنين سواء من حيث تقديم الخدمة أو طلبها الكترونياً وسنذكر بعض النماذج كما يلي:

- استخراج وثائق الحالة المدنية الكترونياً.

- تسجيل التلاميذ الكترونياً في الامتحانات والمسابقات الوطنية كشهادة البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط والابتدائي.

- تسجيل الطلبة الجدد في الجامعة بحيث يختار الطالب مجموعة من الرغبات الأربعة من خلال استمارة على الانترنت، وبعد المعالجة الآلية يتلقى تسجيله عن طريق الانترنت ولا يبقى له إلا أن يتقدم إلى المؤسسة الجامعية الموجه إليها لتثبيت تسجيله النهائي.

- حجز الأماكن عن بعد وعلى موقع الخطوط الجوية الجزائرية للسفر على الخطوط الداخلية أو الدولية.

- طلب وثيقة السوابق العدلية ممكن على موقع وزارة العدل.

- البوابات الالكترونية (بوابات وطنية: بوابة رئاسة الحكومة، بوابة الوزارة،...) أيضا (بوابات المدن كالجزائر، وهران...).

- الاطلاع سواء عن طريق الانترنت أو عن طريق الخط الهاتفي على الرصيد للحساب البريدي الجاري ودفتر التوفير والاحتياط.

- الحصول على فواتير الهاتف النقال أو الثابت.

- استمارة الضرائب مرقمة وموضوعة على موقع الانترنت ويمكن أن تكتمل آليا وإكمالها يدويا.

- و أخيرا التسجيل عن طريق الانترنت للاستفادة من سكنات "عدل"، ومتابعة الملف واختيار المواقع السكنية وسحب الاستدعاء وأوامر دفع الشطر المالي الالكتروني، سواء لمكتبي عدل 1 او 2.

و نشير إلى أنه هناك خدمات على الخط مثل: (26)

- التوظيف الالكتروني، - التعليم الالكتروني، - التخطيط الالكتروني، - السياحة الالكترونية، - الفلاحة الإلكترونية، - البيئة الالكترونية، - الاستثمار الالكتروني، الثقافة الالكترونية، - الاتصالات الالكترونية.

خاتمة

في الأخير نقول إن واقع الحكومة الالكترونية هو حتمية عالمية وضرورة اقتصادية، ليست وليدة مشروع خاص بدولة ما وإنما نلاحظ حقيقة انه لكل مشروع إيجابيات وسلبيات،

ونرى أن إيجابيات هذا التطبيق أفضل من سلبياته وعلينا العمل على تقويم هذه السلبيات، كما نبه إلى أننا سندخل هذا الواقع مرغمين شئنا أم أبينا خاصة وأن الجزائر ماضية في تنفيذ إستراتيجية الحكومة الالكترونية، وما عليه إلا أن نعد العدة ونحضر أرضية ملائمة لاحتواء مثل هذا المشروع، وذلك بوضع نصوص قانونية تخدم مصالح المواطن وتحافظ على عادات وأعراف المجتمع، العمل على تكوين وتأهيل، وتعويد المواطن على استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال حتى نحصل على مواطن الكتروني يستطيع إشباع حاجاته دون صعوبات، وذلك بالعمل على بناء المجتمع بوضع خطط لتطوير نظام التعليم بكافة مستوياته، تبني التجارب الناجحة والاستفادة منها في تطوير الحكومة الالكترونية في الجزائر، العمل على توفير القدر الكافي من أمن المعلومات وذلك بتطبيق أنظمة دقيقة لسرية المعلومات.

الهوامش

- (1)- " الجزائر الالكترونية " - تقرير أعدته اللجنة الالكترونية-وزارة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال - ديسمبر 2008 ص 3.
- (2)- تقرير " الجزائر الالكترونية ": المرجع السابق ص 4.
- (3)- هدى محمد عبد العال " التطوير الإداري والحكومة الالكترونية " - دار الكتب المصرية القاهرة . 2006 ص 97.
- (4)- عبد الفتاح بيومي حجازي " الحكومة الالكترونية -بين الواقع والطموح " - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية. 2008 ص 31.
- (5)- أبو بكر محمود الهوش " الحكومة الالكترونية - الواقع والآفاق -" مجموعة النيل العربية، القاهرة 2006 ص 93 وما يليها.
- (6)- هدى محمد عبد العال : المرجع السابق ص 98.
- (7)- سعد غالب ياسين " الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية " - معهد الإدارة العامة - مركز البحوث - المملكة العربية السعودية 2005 ص 190.
- (8)- تقرير " الجزائر الإلكترونية ": المرجع السابق ص 8.
- (9)- تقرير " الجزائر الالكترونية ": المرجع السابق ص 14 وما يليها.
- (10)-(11)- تواتي بوعلام " نظام تسيير التأمينات الاجتماعية بطاقة " الشفاء " - مداخلة مقدمة في ندوة حول "الإدارة الالكترونية " بمجلس الأمة يوم 2010/04/27 - منشورات مجلس الأمة - الجزائر 2010 ص 75 و 76.
- (12)-(13)- تواتي بوعلام : المرجع السابق ص 78 و 79.

- (14)- قانون رقم 01/08 المؤرخ في 2008/01/23 المعدل والمتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 1983/07/02 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- (15)- مرسوم تنفيذي رقم 116/10 في 2010/4/21 يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها (الجريدة الرسمية رقم 26).
- (16)- مرسوم تنفيذي رقم 92/12 في 2012/03/004 يتضمن إنشاء المركز الوطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا " الشفاء ". (الجريدة الرسمية رقم 13).
- (17)- محمد طالبي " جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترين الالكترونيين " - مداخلة مقدمة في ندوة حول " الإدارة الالكترونية " بمجلس الأمة يوم 27/04/2010 - منشورات مجلس الأمة. الجزائر 2010 ص 61.
- (18)- قرار بتاريخ 2011/12/26 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني (الجريدة الرسمية رقم 1 لسنة 2012).
- (19)- قرار بتاريخ 2011/12/26 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني. (الجريدة الرسمية رقم 1 لسنة 2012).
- (20)- محمد طالبي : المرجع السابق ص 67.
- (21)- قرار صادر في 2010/07/19 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين وكيفيات معالجته. (الجريدة الرسمية رقم 45).
- (22)- قرار صادر في 2010/11/14 يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر. (الجريدة الرسمية رقم 69).
- (23)- محمد طالبي : المرجع السابق ص 62.
- (24)- " السجل التجاري الالكتروني يدخل الخدمة عبر كل التراب الوطني " - مقال - الشروق اون لاين بتاريخ 2014/06/15 عنوان الموقع www.elchourouk online.com
- (25)- " تبون إطلاق السجل التجاري الالكتروني قريبا " - مقال - الخبر اون لاين بتاريخ 2017/02/07 عنوان الموقع www.elkhaber online.com
- (26)- محمد الطيب العسكري " الحكومة الالكترونية - تحديات وآفاق " مداخلة مقدمة في ندوة حول " الإدارة الالكترونية " بمجلس الأمة يوم 2010/04/27 - منشورات مجلس الأمة - الجزائر 2010 ص 22.

